الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم ثلاثاء

2026\08\25

العدد 299

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد

tomahamid69@yahoo.com

WP-IRAQ.COM

بيان احتجاجي لمنتسبي مصفى ذي قار

خرج منتسبو مصفى ذي قار اليوم، الاثنين الموافق ٢٤ آب ٢٠٢٦، في وقفة احتجاجية استنكارًا وتجديدًا لموقفهم الرافض لقرار مجلس الوزراء المتعلق برفع سعر النفط الخام المجهز للمصافي واحتسابه بسعر السوق.

ويطالب منتسبو مصفى ذي قار السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم بالعدول عن هذا القرار وعدم المضي في تطبيقه، لما ستكون له من آثار سلبية على شركات المصافي والعاملين فيها، فضلًا عن انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على المواطنين.

إن تطبيق هذا القرار بصورة رسمية سيؤدي إلى زيادة كلف الإنتاج، الأمر الذي سينعكس على أسعار المنتجات النفطية التي تمس حياة المواطن اليومية، ومنها البنزين والنفط الأبيض والغاز، وبالتالي قد يؤدي إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والمعيشية على المواطنين.

كما أن استمرار هذه القرارات المجحفة وغير المدروسة قد يؤدي إلى إضعاف شركات المصافي وتحميلها خسائر كبيرة، وصولًا إلى إعادة هيكلتها وتحويلها إلى شركات استثمارية، بما يهدد مستقبل هذه الشركات ودورها في دعم الاقتصاد الوطني.

وكان الأولى، قبل اتخاذ مثل هذه القرارات المهمة، الاستماع إلى آراء أصحاب الاختصاص والخبرة، ولا سيما الاقتصاديين والمختصين في القطاع النفطي وقطاع التصفية النفطية، والاستناد إلى دراسات اقتصادية وفنية دقيقة تأخذ بنظر الاعتبار واقع المصافي وتكاليف الإنتاج وانعكاسات القرار على الدولة والمواطن.

إن منتسبي مصفى ذي قار يؤكدون أن مطلبهم الأساسي هو العدول عن القرار وعدم تطبيقه، حفاظًا على شركات المصافي، وعلى حقوق العاملين فيها، وعلى استقرار أسعار المنتجات النفطية، وبما يخدم مصلحة الدولة والمواطن والاقتصاد الوطني.

النقابة العامة للعاملين في قطاع النفط والغاز في العراق.

الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق

٢٤,٨,٢٠٢٦

ما وراء سلاح الميليشيات وسلاح الدولة

سمير عادل

إن الصراع على إبقاء الميليشيات، إلى حد الاستماتة، هو في جوهره صراع على حماية الدولة الطائفية من قبل سلطة الإسلام السياسي الشيعي، المعروفة بالإطار التنسيقي. بيد أن هذه المسألة ليست سوى جزء من الصورة؛ فالانسحاب الأمريكي من العراق، المزمع استكماله في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، أي بعد أقل من شهر ونصف من الآن، هو ما يخفي في طياته من تداعيات على مجمل الوضع السياسي في العراق ومستقبل سلطة الإسلام السياسي الشيعي.

إن المعضلة السياسية التي تعاني منها سلطة الإسلام السياسي الشيعي في العراق لا تكمن في صعوبة إقناع الميليشيات بتسليم سلاحها إلى الحكومة، -وليس الدولة لانها الى الان لم تترسخ أركانها لصالح الإسلام السياسي الشيعي- ولا في عدم إدراكها لمبدأ حصر العنف بيد الدولة بالمعنى القانوني والسياسي. بل إن المعضلة التي تكمن وراء قلق هذه السلطة وتؤرقها هي غياب أي أفق واضح أمامها للحفاظ على سلطتها بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

حاولت هذه السلطة، منذ انهيار دولتها في الموصل، وإعلان «دولة الخلافة الإسلامية» في ٣٠ حزيران/يونيو من عام ٢٠١٤، وانهيار أكبر مؤسسة عسكرية في العراق بعد ان انفاق المليارات من الدولارات من موازنة الدولة في ترسيخ سلطة الإسلام السياسي الشيعي في العراق، وحسم الصراع على السلطة من قبل منافسيها.

وقد سبق ذلك، إقصاء قادة بارزين من المنافسين "السنة" لسلطة الإسلام السياسي الشيعي التي كان يتزعمها نوري المالكي، أبرزهم عدنان الدليمي وطارق الهاشمي ورافع العيساوي وأثيل النجيفي وغيرهم، ثم محاولة اقصاء القوميين الكرد من الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني عبر تصفية ما سمي بالمناطق المتنازع عليها واحتلال كركوك.

إن شعار «المقاومة»، الذي تختبئ وراءه الميليشيات، والذي أصبح اليوم هادي العامري الناطق غير الرسمي باسمه والمدافع عنه علنًا، هو في حقيقته شعار لحماية سلطة الإسلام السياسي الشيعي ودولتها، التي لم ترسِّ حتى الآن أسسها، رغم المساعي الحثيثة لترسيخها سياسيًا وإنهاء مسألة هويتها الشيعية. وخلال الأعوام المنصرمة، استطاعت هذه السلطة تشريع عدد من القوانين والإجراءات التي تعزز هويتها الطائفية، من بينها تشريع أيام العطل الرسمية واعتبار "عيد الغدير" عيدًا وطنيًا، ليحل محل يوم الجمهورية في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وتمرير قانون تعديل الأحوال الشخصية، وهو ما يرتبط بما يُعرف بالمدونة الطائفية الجعفرية، فضلًا عن قوانين وإجراءات أخرى لإضفاء الشرعية الإسلامية عليها، مثل تجريم المثلية وغيرها.

إن حماية بقاء هذه الميليشيات، سواء تحت عناوين مستقلة مثل المقاومة والممانعة أو تحت العنوان الجامع لها، أي "الحشد الشعبي"، هي في جوهرها حماية للسلطة الطائفية الحاكمة التي يقودها الإطار التنسيقي. ولذلك، من الحماقة البحث عن المفتاح الضائع في مكان مضاء، في الوقت الذي سقط فيه في منطقة مظلمة، كما يقول المثل الغربي.

فمشكلة حصر السلاح بيد الدولة هي، في الحقيقة، حصر السلاح بيد سلطة الإسلام

التتمة في الصفحة الثالثة

من «حصر السلاح بيد الدولة» إلى «حماية السيادة»: أي دولة نريد في العراق، ولمن تعمل؟

نادية محمود

تغيّر خطاب رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي من الحديث عن «حصر السلاح بيد الدولة» إلى الحديث عن «حماية سيادة العراق» ليس مجرد تغيير في المفردات السياسية.

فهو يفتح سؤالًا أعمق بكثير: أين يقع مركز القوة الحقيقي في العراق؟ ومن يملك القرار الأخير؟ ومن يستطيع أن يفرض القرار، ومن يستطيع أن يمنع تنفيذه؟ لم يعد لسؤال فقط: بيد من يجب أن يكون السلاح؟ بل أصبح: من يمتلك القوة السياسية والعسكرية التي تمكنه من وضع قرار حصر السلاح وتنفيذه؟ ومن يملك القدرة على مقاومة هذا القرار؟

هذه الأسئلة مهمة لأن احتكار الدولة للسلاح ليس غاية في ذاته. إنه أحد شروط قيام الدولة الحديثة. فالدولة التي تحتكر القوة تستطيع، من حيث المبدأ، أن تفرض القانون بصورة متساوية، وأن تحاسب من يخالفه، وأن توفر الأمن والخدمات، وأن تدير مواردها العامة، وأن تكون مسؤولة أمام مواطنيها.

أما عندما تتوزع القوة بين الدولة وقوى أخرى تمتلك السلاح والنفوذ السياسي والاقتصادي، فإن المشكلة لا تبقى أمنية فقط. إنها تتحول إلى مشكلة تتعلق بطبيعة الدولة نفسها. أن طبيعة العلاقة بين الدولة والفصائل المسلحة في العراق هي ليست وجود جماعات مسلحة تقف خارج الدولة، فهذه الفصائل مرتبطة بالمؤسسات الرسمية، وفي الوقت نفسه تحتفظ بدرجات مختلفة من الاستقلال السياسي والعسكري والاقتصادي. أنها تعمل داخل الدولة ومن خلالها، وتمول من قبل الدولة، وتدفع رواتب اعضاءها من الدولة وفي الوقت نفسه تحتفظ بقدرة على الحركة خارجها.

انها دولة موازية لدولة، وهي قوة تستطيع أن تنافس الدولة في بعض وظائفها أو تؤثر في قراراتها منذ اعلان الحشد الشعبي عام ٢٠١٤، ومن ثمة اقراره قانونيا. ان هذا اعطى فرصة كبيرة لتوسع مكانة الفصائل المسلحة، سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا. وبذلك لم يعد الحديث عن «مليشيات» مقابل «الدولة» لفهم الواقع، بل نحن أمام تشابك بين قوى مسلحة، وأحزاب سياسية، ومؤسسات رسمية، وشبكات اقتصادية ومصالح اجتماعية.

وما نشهده في العراق ليس ظاهرة جديدة على الاطلاق، فما حدث في ايران بعد ثورة ١٩٧٩و تأسيس الحرس الثوري كان أحد أهم الترتيبات المؤسسية للنظام الجديد: إنشاء قوة عسكرية عقائدية مسلحة موازية للمؤسسات التقليدية للدولة، تكون مهمتها حماية النظام الجديد ومصالحه، وتضمن للقيادة الجديدة امتلاك قوة لا تعتمد بالكامل على مؤسسات الدولة التقليدية. ومع مرور الوقت، لم يبق الحرس الثوري مؤسسة عسكرية فقط، بل تحول إلى قوة ذات امتدادات سياسية واقتصادية وأمنية واسعة.

لا يعني ذلك أن العراق يكرر التجربة الإيرانية حرفيًا، أو أن الحشد الشعبي والحرس الثوري مؤسستان متماثلتان. لكن المقارنة مهمة من ناحية وظيفة «القوة الموازية» أي إنشاء أو ترسيخ قوة تستطيع حماية النظام السياسي، والتأثير في الدولة، والعمل داخل مؤسساتها، مع الاحتفاظ بقدر من الاستقلال عنها.

الا ان ما يهمني في هذا الموضوع، هو ليس حصر السلاح بيد الدولة، فالتناغم ليس معدوما بين الميلشيات والدولة الحالية في العراق، والدليل على ذلك، حين شهدت الدولة انتفاضة تشرين عام ٢٠١٩ هبت الميلشيات للدفاع عنها. فهم، ان اتفقوا او اختلفوا هم اصحاب البيت الواحد.

ما يهمني في هذه المقالة هو ماذا يعني ذلك للمجتمع؟ الموضوعة التي تختفي خلف النقاش السياسي حول السلاح. فالمواطن يعيش في سوق العمل، وفي المدرسة والمستشفى، وينتظر الكهرباء والماء، ويبحث عن وظيفة، ويدفع الضرائب، ويطالب بحقه، ويذهب إلى المحكمة، ويحاول حماية أسرته. لذا السؤال الاكبر هو ليس من يملك السلاح؟ بل:من يملك الدولة؟ ولمن تعمل؟ ومن يستطيع المواطن أن يحاسبه؟ إذا كانت السلطة موزعة بين أكثر من مركز للقوة، تصبح المساءلة نفسها مشكلة. من يحاسب عندما تفشل الحكومة في توفير الخدمات؟ من يحاسب عندما لا يحصل الخريج على فرصة عمل؟ من يحمي العامل عندما يطالب بحقوقه؟ ومن يضمن للمرأة أن القانون يحميها ويحمي أطفالها؟ هذه ليست أسئلة منفصلة عن قضية السيادة. إنها جوهر السيادة. الخريج العراقي الذي يتظاهر بحثًا عن وظيفة لا يطالب فقط بوظيفة. إنه يسأل بصورة غير مباشرة: هل الدولة قادرة على توفير فرصة عادلة لمواطنيها؟ وعندما يتحول الحصول على العمل أو الوصول إلى الموارد إلى مسألة مرتبطة بالشبكات السياسية والحزبية والاجتماعية، فإن مفهوم المواطنة يتراجع لمصلحة مفهوم آخر: الانتماء إلى شبكة القوة.

العراق بلد يمتلك ثروة نفطية هائلة، لكن امتلاك الدولة للنفط لا يعني تلقائيًا أن عائداته تتحول إلى حقوق اجتماعية واقتصادية للمواطنين. وعندما يتظاهر العمال مطالبين بحقوقهم، فإن القضية لا تكون مجرد نزاع عمالي؛ إنها سؤال عن من يملك الموارد ومن يقرر كيفية توزيعها، ومن يملك القدرة على مساءلة السلطة التي تديرها. فتوفير الخدمات، من الكهرباء والماء إلى الصحة والتعليم، فهي الاختبار اليومي للدولة.

«السيادة» التي لا تصل إلى حياة المواطن تبقى مفهومًا سياسيًا مجردًا. والمرأة التي تحتاج إلى دولة تحمي حقوقها داخل الأسرة والقانون والمجتمع، ستفكر لاحقا و بعدها بدولة تحمي حدودها من التدخل الخارجي. فالسيادة ليست فقط سيطرة الدولة على الأرض، وإنما أيضًا سيادة القانون العام على حياة المواطنين، وضمان المساواة في الحقوق والحماية. إذا كان المقصود بالسيادة هو فقط خروج القوات الأجنبية من العراق، فإن المفهوم ضيق جدا. السيادة تعني أيضًا أن تكون الدولة قادرة على اتخاذ قرارها الأمني دون قوة مسلحة تستطيع تعطيله، وأن تكون قادرة على إدارة مواردها دون شبكات نفوذ غير خاضعة للمساءلة، وأن يكون القانون واحدًا لجميع المواطنين، وأن تكون المؤسسات العامة أقوى من الولاءات السياسية والطائفية والحزبية. ولهذا فإن الانتقال من شعار «حصر السلاح بيد الدولة» إلى شعار «حماية السيادة» ينبغي أن ينقلنا الى السؤال الأول، هل الدولة العراقية هي صاحبة القرار الأخير فعلًا؟

فإذا لم تكن كذلك، فإن المشكلة لا تتعلق بالسلاح وحده. إنها تتعلق بمن يمتلك القدرة على تحديد السياسات، وتوزيع الموارد، وحماية المصالح، وتحديد من يحصل على ماذا، ومن يستطيع الاحتجاج، ومن يستطيع فرض القانون.إذا كانت الدولة تملك النفط، لكنها لا تضمن العمل والخدمات والحقوق الاقتصادية للمواطنين، فمن الذي يستفيد فعليًا من الدولة ومن مواردها؟ الدولة التي تعجز عن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين لا تنقل كلفة هذا العجز إلى فراغ بل تعيد توزيعها داخل الأسرة والمجتمع.

ما وراء سلاح المليشيات وسلاح الدولة

سميرر عادل

السياسي الشيعي، التي ما زالت تعصف بها رياح التوازنات الإقليمية والدولية.

إن الاختلاف بين العقيدة العسكرية للحشد الشعبي، الذي يشكل مظلة لهذه الميليشيات، وبين عقيدة القوى الأمنية والعسكرية، مثل الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب، ليس اختلافًا شكليًا. فعقيدة هذه الأجهزة بعيدة كل البعد عن عقيدة الحشد الشعبي. ولم تكن إقالة عبد الوهاب الساعدي قبل فترة ، الذي عُرف بوصفه أحد رموز الانتصار على عصابات داعش وقائد جهاز مكافحة الإرهاب، إلا تعبيرًا عن تناقض هذه العقيدة مع عقيدة الولاء لسلطة الإسلام السياسي الشيعي، بالرغم من وجود عناصر من هذه الميليشيات في العديد من مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية. وكانت تجربة الموصل خير دليل على ذلك.

وطوال الفترة الماضية، كانت سلطة الإسلام السياسي الشيعي، ممثلة بالإطار التنسيقي، تناور وتماطل وتضلل الجانب الأمريكي للاستفادة من عامل الوقت. وإن تعالي أصوات هادي العامري وتقديم نفسه وسيطًا بين الحكومة والميليشيات هو محاولة لحماية الميليشيات من جهة، وضمان بقائها من جهة أخرى، فضلًا عن تهدئة حكومة الزيدي، التي جاء رئيسها بموافقة المالكي والخزعلي والحكيم والعامري نفسه، وهم من أبرز قادة الإسلام السياسي الشيعي. وهو السيناريو نفسه الذي جرى اعتماده مع الكاظمي ثم السوداني، ولكن بصورة أكثر هزلية.

وعلى العموم، فإن شخصية مثل إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس، وهي المؤسسة المتواطئة في تصفية المئات من المتظاهرين في العراق خلال أيام انتفاضة أكتوبر، والمسؤولة عن التغيير الديموغرافي الطائفي في محافظات بابل ونينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى، لا يمكنها عقد اجتماع مع الميليشيات وقادتها من دون حماية من سلطة الإطار التنسيقي.

وقد بينت أحداث، سواء ذلك اللقاء أو اعتقال أحد قادة حركة النجباء في مدنية الناصرية من قبل جهاز مكافحة الإرهاب وتسليمه إلى الحشد الشعبي، طبيعة المسرحية التي لا يمكن لعلي الزيدي أن يؤديها باحترافية عالية. وأكثر من ذلك، كشفت التقارير الإخبارية عن وجود مخطط لتصفية رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان- المهندس السياسي لهذه المرحلة- الذي تغير بوصلته بتغيير رياح التوازنات السياسية في المنطقة، وهو ما يدل على التلاحم بين الميليشيات وجناحها السياسي، الإطار التنسيقي، الذي يوفر مظلة سياسية وقانونية لهذه الميليشيات.

وبالتالي، فإن حصر سلاح الميليشيات يعني تقويض سلطة الإسلام السياسي الشيعي وتقويض أركانها وتدمير ما تم بناؤه خلال هذه السنوات، وخاصة بعد صدور «الفتوى الكفائية» عقب احتلال عصابات داعش لثلث مساحة العراق.

والسيناريو الأكثر قتامة الذي تخاف منه هذه الميليشيات هو سيناريو أفغانستان، ولكن بصورة أكثر تراجيدية، بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

ويتمثل هذا السيناريو في أن يتحول العراق إلى ساحة مفتوحة استخباراتيًا وأمنيًا وعسكريًا لإسرائيل، بعد أن كان الوجود الأمريكي يمنع التوغل الإسرائيلي، كما حدث في لبنان وسوريا وإيران. وليس هذا فحسب، بل إن اتفاقية مكة ستعطي مبررًا كبيرًا للتحالف الثلاثي، وخاصة تركيا والسعودية، لضرب النفوذ الإيراني الذي تستند هذه المليشيات وسلطتها السياسية في العراق عسكريًا وأمنيًا.

إن ٣٠ أيلول/سبتمبر هو يوم بدء مرحلة سياسية جديدة. وبالتأكيد، لن تكون حكومة الزيدي، كما كانت سابقتها، قادرة على حسم مصير الدولة بما يتناقض ويعارض سلطة الإسلام السياسي الشيعي. الزيدي لن يكون قادرًا على تحقيق الشروط الأمريكية إلا إذا ذهب بإشعال حرب أهلية أو طلب إعادة احتلال العراق من قبل أمريكا. ففي الحالة الأولى فأن مبادرة الحرب الاهلية بيد النظام الحاكم في إيران وهو لا يذهب إليه طالما بقى بعيدا عن اسقاطه، والثانية لا تمضي لها؛ لا ادارة ترامب ولا اية إدارة أمريكية لانه ببساطة، العصب المالي للاقتصاد العراقي بيد البنك الفدرالي الأمريكي فلا تحتاج لاعادة احتلال العراق.

إن ما تنثره الحكومة هنا وهناك حول حصر السلاح بيد الدولة ليس سوى مساعي فاشلة لإثبات وجودها ومحاولة لكسب الوقت، وبإيعاز من الإطار التنسيقي، وبالقدر نفسه لا يعدو أن يكون اكثر من فقاعة إعلامية. وما يقال بأن هناك صراع بين اجنحة الاطارالتنسيقي حول بقاء المليشيات من عدمه هو في الحقيقة صراع عن إيجاد مخرج من المأزق الذي فرضته الإدارة الامريكية واستراتيجيتها السياسية عليه.

أخيرًا، أمام هذا الخوف والرعب والترقّب لدى سلطة الإسلام السياسي الشيعي من تداعيات الصراع بين النفوذَين الإيراني، الذي تستند إليه، والأميركي، الذي تتموّل منه ماليًا وسياسيًا، تعمل هذه السلطة حثيثًا على تسخين الخطاب الطائفي عبر إعادة تدوير أسطوانة السردية المتهالكة والمضلِّلة والكاذبة القائلة إن "الشيعة في خطر"؛ في الوقت الذي من رفع فيه درجة معاناة مَن تصنّفهم بـ«الشيعة» في المدن الجنوبية ووضعت غاليتهم تحت خط الفقر والبطالة هو سلطةُ الإسلام السياسي الشيعي ، وإن من قتل المتظاهرين هي ميليشيات هذه السلطة، ومن رهن مقدّرات جماهير العراق وثرواتها بيد ايران وامريكا هو هذه السلطة نفسها، ومن قمع الحريات وفرض الإذلال على النساء والحط من كرامتها هي السلطة ذاتها، ومن سرق أكثر من تريليون دولار من جيوب العمال والموظفين والكادحين في العراق هي هذه السلطة، ومن زوّج الأطفال القاصرين هي السلطة الشيعية، ومن أدخل المارينز الأميركي وفتح الباب لاحتلال العراق هي الجماعات نفسها التي تتبوأ سلطة الإسلام السياسي الشيعي، ومن جعل جماهير العراق تعيش في درجات حرارة تتراوح ٥٠ مئوية من دون كهرباء هي سلطة الإسلام السياسي الشيعي نفسها.

إن ما اقترفته هذه السلطة من جرائم بحق مَن تصنّفهم بـ«الشيعة»، وتحاول تعبئتهم ليكونوا وقودًا في حربها غير المقدسة، يضاهي أضعاف ما ترويه سردية «مظلومية الشيعة» من جرائم عبر التاريخ، لو صحّت تلك السردية.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

نقد ماركسي لحلول يانيس فاروفاكيس حول «الإقطاعية التكنولوجية»

توما حميد

رغم أن طروحات فاروفاكيس تحمل بعض الإشارات الناقدة الصحيحة حول تركيز السلطة في أيدي شركات تكنولوجية بعينها، وتحكمها بتدفق المعلومات وصياغة الوعي الاجتماعي، فإنها تظل رؤية مضللة وخطيرة في جوهرها، لأنها تبرئ الرأسمالية من ممارسات هذه الشركات، وتقدم تشخيصاً خاطئاً للواقع، وتطرح حلولاً، في أحسن الأحوال، حبيسة عالم التفكير الأمنيوي الأخلاقي، بدلاً من أن تشكل برنامجاً عملياً جاداً للتحرر.

إذ تتجلى لا تاريخية نظرية فاروفاكيس حول «الإقطاعية التكنولوجية» بشكل خاص عندما يتحدث عما يجب القيام به لمواجهة هذا الواقع، إذ يقدم حلولاً هي مزيج من العودة بالتاريخ إلى الوراء نحو الديمقراطية الاشتراكية، وبين الفوضوية، وبين التعاون بين الطبقات.

ويريد فاروفاكيس حل قضية معقدة وشائكة تمثل جوهر نظام الإنتاج الرأسمالي المعاصر دون الخوض في الصراع على السلطة. كما أن حلوله هي «حلول» يسارية على العموم، فهي غير مرتبطة بنضال الطبقة العاملة، وبذلك تتجاهل الأداة الوحيدة القادرة على تغيير هذا النظام: النضال الطبقي المنظم للطبقة العاملة.

العودة إلى «العصر الذهبي»: وهم الديمقراطية الليبرالية

يدعو فاروفاكيس عملياً إلى العودة إلى «رأسمالية العصر الذهبي»، أي فترة الديمقراطية الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية التي امتدت من الحرب العالمية الثانية إلى السبعينيات، حيث كان للدولة دور أكبر في الاقتصاد. وفي وقتنا الحاضر، يعني ذلك إمكانية تأميم وإدارة المنصات الرقمية من قبل الحكومة، أو إخضاعها لمراقبة شبيهة بشركات المرافق والخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والمواصلات وغيرها.

يقدم فاروفاكيس مجموعة من المقترحات الإضافية تقوم بها الدولة لمواجهة هيمنة شركات التكنولوجيا: فرض ضريبة سحابية بنسبة ٥٪ على التعاملات التي تتم عبر المنصات، وإنشاء هوية رقمية تصدرها الدولة حتى لا نحتاج إلى جوجل أو فيسبوك للتحقق من هويتنا على الإنترنت. إذ يقول: «إن امتلاك هوية رقمية صادرة عن الدولة سيساهم بشكل كبير في استعادة حقوق ملكية بياناتك أو منحك إياها، لأنك حاليًا لا تملكها».

إن النضال من أجل العودة إلى رأسمالية «العصر الذهبي» هو مسعى غير تاريخي. حتى النضال من أجل تأميم هذه الشركات هو محاولة لا تاريخية، إذ أن جوهر النظام الرأسمالي الأمريكي هو وجود شركات خاصة احتكارية وعملاقة تستفيد من الدولة الأمريكية وتخدم مصالح هذه الدولة في تمرير سياساتها على المستوى العالمي، لكنها لا تخضع لسلطتها. إن تأميم هذه الشركات يتطلب نسف هذا النموذج الرأسمالي من خلال فرض توازن قوة طبقية جديد.

إن محاولة العودة بالتاريخ إلى الوراء ليست مسألة جدية، فهي تتجاهل أن دولة الرفاه في تلك الفترة فرضت على البرجوازية، بسبب صعود خطر الثورة العمالية في الغرب بتاثير من ثورة اكتوبر والمنجزات التاريخية التي حققتها من خفض ساعات العمل الى ثمان ساعات يوميا والارتقاء بوضع المرأة وتوفير مستوى غير مسبوق من الخدمات الخ وبسبب النمو الاقتصادي الاستثنائي في الغرب بعد الحرب، وإعادة الإعمار مما مكن البرجوازية من تقديم بعض التنازلات للطبقة العاملة . هذه الظروف لم تعد قائمة، والأهم أنها كانت مجرد تسوية مؤقتة ضمن إطار الرأسمالية، احتاج واستطاع رأس المال تجاوزها تدريجياً كلما تعززت قوته وضعفت الحركة العمالية.

ان هذه الدعوة تعكس رؤية حنينية إلى الماضي، وتتجاهل حقيقة أن تناقضات «العصر الذهبي» نفسها هي التي أدت إلى رأسمالية اليوم.

البدائل المشاعية: بين الطوباوية والعملية

يدعو فاروفاكيس إلى الفوضوية أيضاً، أي إقامة اقتصاد قائم على التعاونيات والمشاعيات الرقمية. إذ يتحدث عن استحداث، إلى جانب البدائل الحكومية، بدائل مشاعية عن خدمات مثل إير بي آند بي وأوبر وأمازون وغيرها، وإقامة منصات سحابية منافسة ديمقراطية تحكمها الدولة أو المواطنون، تمنع احتكار السوق الرقمي من قبل مجموعة صغيرة من الكيانات. ويدعو إلى تحويل البيانات الرقمية إلى مشاعات، وإقامة نوع من التحكم التشاركي حيث يتحكم المواطنون في المنصات، واستعادة السيطرة على بياناتهم، ويكون للمستخدمين والعمال في هذه الشركات حصة فيها وقول في إدارتها.

هل يستطيع اليسار فعلاً منافسة الشركات العملاقة في مجالها، مع ما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة وخبرات تقنية متطورة؟ إن الدعوة إلى إقامة بدائل مشاعية للتكنولوجيا الرقمية ليست أكثر عملية من الدعوة إلى إقامة بدائل مشاعية للسيارات التي تنتجها الشركات الرأسمالية، أو للطيران، أو للاتصالات، أو الوقود، أو الكهرباء، وغيرها، والتي تقوم باستغلال العامل واحتكار السوق وغيرها من الممارسات التي يفرضها عليها نمط الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي. إن توفير خدمات بديلة، وفي الحقيقة تغيير نمط إدارة وعمل تلك البدائل، لن يتم إلا في سياق نضال أوسع يتمحور حول الصراع على السلطة، وليس كحلول معزولة في الميدان التكنولوجي على شكل مشاعيات. ولو افترضنا أن بإمكاننا إيجاد هذه البدائل، أي بدائل مشاعية، فإن الواقع أنها ستظل محكومة بمنطق السوق ومنافسة الشركات العملاقة ما لم يتم تغيير القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي برمته من خلال خلق توازن قوى جديد بين الطبقات. من جهة أخرى، من سيمتلك هذه المنصات، وكيف ستدار، وكيف ستديم نفسها، وكيف تتمكن من المنافسة؟ يقترح فاروفاكيس «تحكماً تشاركياً» حيث يتحكم المواطنون بالمنصات، لكنه لا يقدم آلية واضحة لذلك في ظل وجود دولة رأسمالية، وفي ظل وجود شركات تفوق ميزانياتها ميزانيات عشرات الدول. لذا، فإن هذه الطروحات تعيد إنتاج نمط فاشل ومألوف لدى اليسار الفكري الذي يبدع في الاستحسان الأخلاقي دون الاهتمام بالجدوى العملية لما يطرحه.

ليس بوسع الطبقة العاملة والشيوعيين واليسار بشكل عام إيجاد بدائل لمنصات شركات التكنولوجيا العملاقة وغيرها. إن التكنولوجيا الرقمية التي تحتكرها الشركات العملاقة، وكل التكنولوجيا التي اخترعت، هي إنجازات البشرية، ويجب النضال من أجل استخدامها في صالح البشرية وليس من أجل تراكم أرباح حفنة صغيرة من الرأسماليين. هذا النضال هو جزء من نضال الطبقة العاملة ضد كل النظام الرأسمالي، ويجب أن يكون نضالاً سياسياً في المقام الأول.

التحالف العجيب: العمال والزبائن والبرجوازية الصناعية

أغرب ما في طرح فاروفاكيس دعوته إلى تحالف بين عمال شركات التكنولوجيا والزبائن الذين يستخدمون المنصات لشراء المنتجات، والبرجوازية الصناعية التقليدية التي تستخدم المنصات لبيع المنتوجات، في مواجهة «العدو المشترك» المتمثل في «الرأسماليين السحابيين». هذا الطرح يتجاهل حقيقة أن الصراع الأساسي في المجتمع الرأسمالي هو صراع طبقي بين من يملكون وسائل الإنتاج ومن يبيعون قوة عملهم.

فالرأسمالي الصناعي الذي يبيع بضاعته عبر منصة أمازون ليس صديقاً للعمال، بل هو مستغل لهم تماماً مثلما تفعل شركات التكنولوجيا. الفرق الوحيد هو في طريقة الاستغلال وليس في جوهره. إن استغلال العمال في المصانع التقليدية لا يقل وحشية عن استغلال عمال المنصات الرقمية، بل إن كلا الشكلين ينتميان إلى نفس النظام الاقتصادي القائم على استخلاص فائض القيمة من العمل المنتج. لذا، فإن الدعوة إلى تحالف بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصناعية والمنتجة هي دعوة إلى نبذ الصراع الطبقي الأساسي، والوقوف في صف جزء من البرجوازية ضد جزء آخر، وهذا سيؤدي الى الاضرار بالوعي الطبقي واخفاء ماهية العلاقة بين الطبقة العملة والطبقة الرجوازية وترسيح هوية شعبوية- لاطبقية .

إن درجة استغلال الطبقة العاملة التي تنتج كل البضائع والخدمات التي تباع عبر المنصات التكنولوجية، أو تلك التي تنتجها هذه المنصات، لن تتحسن من خلال تحسين حصة «الرأسمالي الصناعي» من فائض القيمة المنتجة. فهذه ليست مشكلة العامل. كما أن هذا لن يأتي من خلال التعاون مع أحد أقسام البرجوازية ضد القسم الآخر. إن تحسين ظروف عيش وعمل الطبقة سيأتي من خلال نضال الطبقة العاملة المنظم والواعي ضد كل الرأسمال.

غياب النضال على السلطة!

ككل الحلول الأخلاقية والفوضوية، لا تعير حلول فاروفاكيس أي أهمية للنضال على السلطة. هناك تقارب بل تلاحم بين شركات التقنية والحكومة في الأجهزة الأمنية والمجمعات العسكرية، إذ تستمد هذه الشركات قوتها من علاقتها الجوهرية والطويلة الأمد مع الدولة الأمريكية. لقد استفادت من عقود من البحث والتطوير التي قام بها القطاع العام.

ومن ثم، فإن معالجة هيمنتها لا تكون بالنضال ضد هذه الشركات بشكل منعزل، أو حتى فرض ضرائب وإصلاحات عليها، بل بنضال شامل ضد السلطة السياسية التي تحميها وتتغذى منها. الدولة ليست وسيطاً محايداً بين الفئات المختلفة، بل هي أداة لحماية مصالح الطبقة الحاكمة. لكن فاروفاكيس يغفل عن العلاقة العضوية بين هذه الشركات والدولة، خاصة الأمريكية منها.

إذا كان فرض تراجع على الرأسماليين والشركات العملاقة والحكومة التي تمثلهم من خلال نضال الطبقة العاملة الشفاف والواعي، والذي يفصل صفه عن الطبقة الحاكمة وأيديولوجياتها وعن الفوضوية على السلطة، أمراً صعباً، فإن تحقيق هذا الهدف من خلال تعاون بين العمال والزبائن والرأسماليين الصناعيين في الميدان التكنولوجي هو أمر مستحيل، لأن تحقيقه يتطلب على الأقل تنازلاً طوعياً عن السلطة من قبل الشركات المهيمنة. للموضوع تتمة